



الحرب على الجرائم العابرة للحدود مهمة ليست سهلة

الجريمة المنظمة معضلة الأمن الحدودي في الدول النامية

مشاشة المناطق النائية والفساد والإرهاب أرضيات خصبة للمافيات الدولية

التسلل إلى المؤسسات المشروعة وتمويه الأموال المكتسبة من أنشطة الجريمة المنظمة وذلك باستخدام أساليب متباينة، ولكنها أيضا خلفت ضحايا كثيرا تتضح في أرقام العمليات الإرهابية أيضا. وتشير إحصائيات رسمية صادرة عن عدة وكالات استخبارات غربية إلى أن الأعمال الإرهابية نمت بحوالي 31 في المئة منذ 2011، لتصل إلى 4100 هجوم خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث قفزت حصيلة القتلى جراء تلك الأعمال الإرهابية بنحو 26 في المئة قياسا بالفترة نفسها من العام الماض.

عزالدين فرحان
التحكم في الظاهرة لا يكون بعزل الإدراك الجماعي نظرها

وعلى سبيل المثال، لا تزال منطقة الساحل، مسرح تجدد العنف والأرضية الخصبة للجماعات الإرهابية، تعاني من الأعمال الإرهابية التي تضاعفت سبع مرات منذ منتصف 2017 في منطقة الساحل والصحراء، وهذه الأرقام تؤكد أن أفريقيا في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى عمل "فوري وحازم" لتحقيق الاستقرار في القارة، وتوطيد أمنها. وتقول غادة والي، الرئيس التنفيذي للمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمخدرات والجريمة المنظمة إن معاهدة مكافحة الجريمة المنظمة لها أهمية كبرى في مواجهة المخاطر التي تعاضلت بسبب وباء كورونا ومنها الأدوية والأجهزة الطبية الفاسدة وتهريب البشر والاتجار بهم وتهريب الأسلحة.

وتأتي أهمية المعاهدة الموقعة قبل عشرين عاما وبروتوكولاتها المرافقة كونها الإطار القانوني الدولي الوحيد، الذي يساعد الدول الأعضاء على مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث انضمت إليها قرابة 190 بلدا، وهي تجمع في طياتها عدة اتفاقيات تشمل مواجهة الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة وغيرها. ولكن في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، التي أقرت في نوفمبر 2000، بروتوكولا ملحقا خاصا بمكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا جوا، "يوجب عدم ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين جنائيا". ويشعر البروتوكول تحديدا إلى أنه "لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية" لأنهم ضحايا، ووسائل وأدوات استخدمتها الجماعات الإجرامية المنظمة، وهي المتهم الذي يحصل من المجنى عليهم على أموال طائلة.

الساحل وشمال أفريقيا. ولكن حتى الآن لا تزال الأمور غير مضبوطة. وشهدت الصراعات العسكرية في مناطق عديدة من العالم ولاسيما في الشرق الأوسط طفرة، لاسيما بعدما تضاعف عدد الحروب الأهلية عما كان عليه الأمر في عام 2001. وتزامنا مع اشتداد أوج النزاعات، يتضاعف عدد الجماعات المسلحة غير الحكومية المشاركة في إراقة دماء المدنيين. ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن ما يقرب من نصف حروب اليوم يضم ما بين ثلاث وتسع مجموعات معارضة. وأكثر من 20 في المئة فقط من الحروب تضم أكثر من عشر قتلى متنافسة. وفي الحروب عادة بما في ذلك النزاعات الدائرة حاليا في ليبيا وسوريا والعراق، تتنافس الميليشيات المسلحة من أجل فرض السيطرة.

ولكن غالبية هذه الفصائل المتحاربة هي نفسها منقسمة داخليا إلى حد كبير، ومن المرجح أن يكون عدد كبير من المقاتلين اليوم منتسبين إلى عصابات المخدرات ومجموعات المافيا والعصابات الإجرامية والميليشيات والمنظمات الإرهابية، وليس إلى الجيوش أو فصائل المتمردين المنظمة. وبسبب العنف المتوطن وتراجع سلطة أجهزة إنفاذ القانون عن المناطق الموبوءة بالجريمة، فإن القرى والمناطق النائية على الحدود وحتى بعض المدن تديرها الآن حكومات موازية مكونة من هياكل سياسية وإدارية تتعامل بقانون الجريمة، على كافة المستويات.

نمو مفرغ

ترتبط الجريمة العابرة للحدود في الوقت الحالي بزيادة زخم الجماعات الإرهابية، فكلهما مكملا لبعضهما وهدفهما واحد وهو الحصول على الأموال من أجل الاستمرار على قيد الحياة. وهذا الأمر يمكن تحقيقه عبر استغلال الثغرات، حيث تفقروا دول العالم النامي إلى سياسة لمعالجة المشكلات المشتركة للمجتمعات المحلية الفقيرة، والمهملة سياسيا، والتي يسهل دفعها نحو التشدد في المناطق الحدودية المشتركة. ولعل أهم عامل يوفر الضمانة لانتشار هذه التجارة وتضاعفها بشكل رهيب هو استعمال لغة السلاح وفرض منطق من بحمله، وفي هذا الصدد تبرز تجارة الأسلحة وانتشارها بشكل رهيب، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 إلى أن مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الأفريقية خصوصا. وتؤكد معظم التقارير الأمنية الدولية أن كافة الجرائم لها علاقة مباشرة بعمليات غسل الأموال، التي تتم من خلال

تتجلى طبيعة التعاون الأمني غير المنتظم، والذي يعاني من شح الموارد في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، حيث ترزح بعضها تحت وطأة خلافات سياسية وحكومات ضعيفة في مواجهة الأزمات، بشكل خاص في هشاشة المناطق الحدودية إزاء الجريمة العابرة للحدود والشبكات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، ولكن أكثر ما يرهقها هو خروج بعض المناطق عن سيطرتها إما عمدا وإما تساهلا من أجهزة إنفاذ القانون.

تونس - تشكل المشاحنات التي تنكّر حول الأمن الحدودي بما في ذلك الجهود غير الفاعلة لمكافحة الإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر، مؤشرا على أن المنافسة بين البلدان النامية لمواجهة تلك التحديات المزممة تعزل إمكانات التعاون الإقليمي وحتى الدولي.

ويقول مراقبون إن الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة باتت تمثل خطرا كبيرا يواجهه الدول كافة، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، فرغم أنها تعتبر ظاهرة قديمة كانت محصورة في جماعات المافيا سواء كانت مافيا إيطالية أو أمريكية أو روسية إلا أن أخطارها كانت قليلة نسبيا وتستهدف دولا محددة.

ومن المؤكد أن ظهور أشكال جديدة للجريمة، وسهولة السفر والمبادلات التجارية الدولية، والحصول الفوري للمعلومات، والتكنولوجيا المتطورة، والاستخدام المكثف للاتصالات المشفرة، تشكل كل هذه العوامل أرضية خصبة تنتعش معها الجريمة الحديثة العابرة للحدود.

وتبدو مخاوف المغرب موهومة، فلقد أدت طبيعة الحدود الخارجية القابلة للاختراق في المغرب العربي، وارتباط البلدان القاري في بالطرق التجارية في الصحراء والساحل، إلى زيادة تعقيدات المسائل الأمنية عند الأطراف الهشة في المنطقة.

ففي الجزائر، مثلا، تسبّب غياب الفاعلية في ضبط الحدود مع ليبيا وتونس، حيث سُجّلت تحسينات لافتة في العمليات في الأعوام الماضية، على امتداد عقود، بتفشي التهريب، وأفضى إلى ازدهار الاقتصاد الخارج عن القانون، الذي يساعده على نشر الاستقرار في هذه المناطق المضطربة. كما شهد الفراغ النسبي في السلطة على طول حدود دول شمال أفريقيا، لاسيما في مالي وليبيا، ظهور الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات، ما أدى إلى تغذية الشبكات الإرهابية، وقد تدهور الوضع سريعا عددا الانتفاضة التونسية وانهبان الدولة الليبية في العام 2011.

وقد أوصى "إعلان الرباط" الصادر في نوفمبر 2013 مع اختتام أشغال المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود ببلورة رؤية وإطار للتعاون السياسي ووضع اليات للتعاون العملي، بخصوص أمن حدود دول

المغرب العربي، وتونس، وهي أحزاب يوجد قاداتها السابقون في السجن بنهم عديدة. ويقول براشد، مدير تحرير صحيفة "الحرية" المحلية لوكالة الأنباء الألمانية، إن تكون لا يمكنه أن يجعل من هذه الأحزاب مظلة سياسية لعهد الرئيس التي بدأها منذ 9 أشهر، ولعهدة رئاسية ثانية لم ينف نيته فيها وبالمقابل هناك أحزاب سياسية معارضة له التي تكتلت في ما يسمى بـ"قوى البديل الديمقراطي".

وأشار إلى أن التجربة أثبتت أن محاولة تعويض الأحزاب السياسية بجمعيات المجتمع المدني عملية محفوفة بالمخاطر وقد تقود إلى نفق مسدود. أولا لأنها عملية تعتمد على الولاء لمن بيده السلطة وليس على قناعات سياسية وبرامج حزبية مدروسة، وثانيا تتركس زبونية في توزيع الربح مقابل الولاء، ما أدى إلى فوران الشارع الجزائري في حراك فبراير.

وأمام هذا الوضع لا مخلص من أن يبحث تبون، عن مظلة أخرى ليست بالضرورة حزبية يمكنها أن تحقق له وعاء للعبئة الجماهيرية يكون بمثابة مظلة لتسيير العهدة الرئاسية ومواجهة المعارضة وإضفاء الشرعية على الرئاسة "المهزوزة".

ومن هذا المنطلق، يحاول تبون الذي قال في أول لقاءاته الدورية مع الإعلام المحلي، إنه "يفضل العمل مع المجتمع المدني على أن يعمل مع الأحزاب السياسية"، أن يدفع بأعضاء هذه الجمعيات إلى البرلمان لتشكيل أغلبية برلمانية مواتية للرئيس، بدليل مقترحه "تفخّل الدولة بالحملة الانتخابية للشباب" بذريعة إبعادهم عن المال.

غير أن براشد نوه إلى أن هذا المقترح قد تستم منه رائحة شراء السلطة لنم نواب مقبلين، وكما يقول المثل "من يدفع ثمن الجوق يختار الموسيقى".

وبات المجتمع المدني أكثر فاعلية من الأحزاب في الكثير من الدول الديمقراطية في ممارسة العمل الديمقراطي والمساهمة في بناء دولة الحق والقانون، لأن منظمات المجتمع المدني تمارس السياسة وليس العمل الحزبي، وهذا ما يجعل عملها وحركتها أكثر فاعلية، لأنها لا تستهدف إحداث التغيير وتطوير العمل السياسي والجماعي، وإنما تسعى إلى تحقيق أهداف ضيقة، منمما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية التي تعمل على الوصول إلى السلطة بالدرجة الأولى، وهذه غاية وجود أي حزب سياسي.

ولكن الإشكال بالنسبة للدول المتخلفة ديمقراطيا، بحسب الإعلامي كمال زابت، هي أن منظمات المجتمع المدني حادت عن هدفها الأساسي، وأصبحت عبارة عن أجهزة، وعن أذرع للسلطة، وأحيانا روافد لأحزاب سياسية، وانخرطت في العمل السياسي بالمنطق الضيق، وبمنطق تحقيق مصالح شخصية.

ولذلك بدأت الدول في مناقشة هذه الظاهرة منذ سنوات، وقد توجت بالمصادقة على معاهدة مكافحة الجريمة المنظمة، وهذه الأيام تناقش الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على مدى خمس أيام تحتتم اليوم الجمعة سبعة مقترحات قرارات مهمة تقدمت بها عدة دول منها إيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ومصر، التي تتراس أعمال هذا المؤتمر.

مقاربة هشة

أمام العنف الذي يغرق فيه العالم اليوم بسبب الجرائم المنظمة، يتوقع المسؤولون والباحثون أن تكون عصابات المخدرات ومجموعات المافيا والجماعات

هل يتمكن المجتمع المدني من توجيه دفة الجزائر الجديدة

العمل السياسي بمفهومه الاحترافي المباشر، سواء كان منضويا تحت حزب يحكم أو آخر يعارض، ربما لم يعد المحدد في تحقيق العدالة والمساواة التي يطمح إليها الجزائريون، ومن هذا المنطلق بات الباحثون يسلطون الضوء أكثر على دور المجتمع المدني عبر العمل الجمعياتي من نشاط نقابي وتحرك حقوقي وغيرها، في توجيه دفة بناء الجزائر الجديدة.

الجزائر - تثبت العديد من التجارب في الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة العربية، وتونس أحد النماذج الناجحة في ذلك، أن المنظمات المجتمع المدني دورا فعالا في توجيه بوصلة الدولة عبر التأثير على الطبقة السياسية، التي تتفرد في الكثير من الأحيان بقيادة السلطة، والجزائر أحد الأمثلة اليوم.

ولترجمة طموحات الشعب في إحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة تعيش الجزائر مخاضا عسيراً من أجل بناء دولة جديدة، طالب بها سلميا الحراك الشعبي، ولكن هذه الطموحات تواجهها مطبات بسبب تباين الرؤى والقناعات بين السلطة الحاكمة وعدد من الفعاليات سواء كانت أحزابا أو قوى أخرى، حول طريقة تحقيق هذه الآمال.

وفي خضم ذلك، يتمسك رئيس البلاد عبدالمجيد تبون، بخطة الطريق التي كان أعدها وهو في طريقه لقيادة البلاد، فبدأ بتنفيذ أولى الالتزامات التي قطعها أمام الجزائريين خلال حملته الانتخابية للاستحقاق الرئاسي رغم الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الجزائر جراء تفشي جائحة كورونا، وتراجع الإيرادات من مبيعات النفط والغاز إلى النصف.

مهدى براشد
تعويض الأحزاب بالمجتمع المدني عملية محفوفة بالمخاطر

ويحاول تبون، الذي سيكون أمام اختبار حقيقي لقياس مدى شعبيته بمناسبة الاستفتاء الشعبي على الدستور المقرر في نوفمبر المقبل، الذي يصادف ذكرى اندلاع الحرب التحريرية ضد المستعمر الفرنسي، على المجتمع المدني في تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها من شأنها أن تقود إلى تأسيس جمهورية جديدة.

وتولي السلطات أهمية بالغة لبناء مجتمع مدني حر ونشط وقادر على تحمل مسؤوليته كسلطة مضادة وأداة تقييم للنشاط الحكومي والعام في خدمة المواطن والوطن، فيما بدأ متحفذا حتى الآن في علاقته مع الأحزاب السياسية التي باتت تثير نفور الناس بسبب فشلها في التكفل بانشغالهم وانغماسها بالأمور الشخصية.

لكن مراقبين يعتقدون أنه لا يمكن للمجتمع المدني مهما كانت كفاءته ونضحياته أن يضطلع وحده بالدور الرئيسي في بناء الجزائر الجديدة. ويعتقد مهدى براشد، وهو باحث في الثقافة الشعبية لوكالة الأنباء الألمانية، أن فكرة الرئيس تبون، في اللجوء إلى جمعيات المجتمع المدني أملاها الواقع الذي أفرزه الحراك الشعبي، إذ تعرت الطبقة السياسية العهود وأوها للسلطة ممثلة في أحزاب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي بالأساس وأحزاب أخرى مثل الحركة



الأحزاب تبقى كيانات أكثر فاعلية